الفصل الأول: ماهية البنوك.

أولا: نشأة البنوك وتطورها.

1. نشأة البنوك.

تشير بعض الوثائق التاريخية والأثرية إلى أن عهد ظهور الفن المصرفي يرجع إلى ما قبل الميلاد وتمتد جذوره إلى العهد البابلي، الذي ظهرت فيه مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تولت تنظيم عمليات السحب والإيداع، كما تشير تلك الوثائق إلى أن أقدم بنك في التاريخ هو البنك الذي أنشأه "إيجيبي "الذي كان مقره في مدينة "سيبار" على شاطئ نهر الفرات وهناك من يرى أن الفن المصرفي يرجع إلى عهد الإغريق الذين ينسب إليهم نشره بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط حيث أن الرومان أخذوا حرفة الصرافة من الإغريق .

أجمع الباحثون على أن تاريخ نشأة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157 تلاه بنك برشلونة عام 1401 ثم بنك ريالتو banco della pizza di rialto عام 1587 بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام 1609.

ويعتبر هذا البنك الأخير النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف والأحوال بين دولة وأخرى. مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 وبنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم. إن من المسلم به أن العمل المصرفي من قبول للودائع في بداية الأمر ثم استثمار الجزء الفائض منها (الائتمان) في مراحل متقدمة

2. تطور البنوك.

مرت البنوك في تطورها بأربع مراحل نذكرها فيما يلي:

- ✓ **المرحلة الأولى:**

تميزت هذه المرحة باعتبار الذهب عملة (نقود المحاسبة) بصفة رسمية، بحيث ازداد النشاط التجاري وبدأت الثروات تتجمع وتتراكم في أيدي الأمراء والنبلاء والتجار، وأصبحت عملية حفظها ونقلها غاية في الخطورة؛ بسبب الحروب المستمرة بين النبلاء، صعوبة المواصلات، وانتشار قطاع الطرق، مثّل ذلك حاجة لديهم للبحث عن مكان لحفظ أموالهم فيه، وكان أنسب الأماكن التي يمكن أن تحفظ فيها هذه النقود في تلك الفترة هي الأماكن التي يعمل بها الصيارفة مقابل الحصول على أجر بسيط لتقديمهم لهذه الخدمة.

ومع مرور الوقت والتجربة أصبح لدى الصيارفة الخبرة والمعرفة عن مطالب الأمراء والنبلاء من هذه النقود في السنة، بحيث رأوا أن كل المبالغ التي يطلبها الأمراء والنبلاء في السنة لا تزيد عن 10%. مما جعلهم يفكرون في الاستفادة من الأموال المخزنة

لديهم، وبدأوا بالفعل في إقراض الـ 90% من الذهب الذي كان بحوزتهم والذي لم يحتاجه أصحابه إلى أشخاص آخرين بشرط أن يردوه إلى الصيارفة بعد فترة محددة مقابل فائدة معينة (جزء من المال) يأخذه الصيارفة، وبدأت الأموال تدخل جيوب الصيارفة من لا شيء دون عمل ودون أن يكون لديهم رأس مال.

✓ **المرحلة الثانية:**

قام الصيارفة بفتح أماكن لحفظ أموال المودعين من الأمراء والنبلاء وكبار التجار، وأطلقوا عليها اسم (البنك) نسبة إلى (بانكو) وهي "الطاولة" التي كانوا يقفون عليها فأصبحت البنوك تسمى بأسماء أصحاب هذه "الطاولات" كـ (بنك أحمد) و (بنك محمود) .

بعد فترة اخترع الصيارفة فكرة (أمن الدفع) والتي تعني؛ أن أصحاب الودائع إذا قام أحدهم بشراء سلعة معينة فبدلا من أن يذهب للصيارفة ويأخذ منهم نقود يعطيها للتاجر ويسدد مديونياته مما يعرضه للخطر في نقل أمواله، اقترح الصيارفة على المودع أنه يمكن أن يصدر أمر دفع للبنك مباشرة يكلفه بدفع مبالغ معينة للتجار، وهذا ما حدث وهكذا فعل التجار أيضا فبدلا من أن يذهبوا إلى الصيارفة لصرف المال بدأوا بتظهير (أمر الدفع) وهو كتابة اسم المورد عليه من الخلف لكي يذهب إلى الصيارفة ويكون لديه الحق في صرف هذا المبلغ المكتوب على أمر الدفع وبهذا بدأت أوراق الدفع تتحرك في السوق وأصبحت العملات الذهبية حبيسة أدراج الصيارفة.

✓ **المرحلة الثالثة:**

في هذه المرحلة بدأ الصيارفة بالتفكير في كيفية جذب عدد أكبر من المودعين ، ومن أجل تشجيعهم قام كل بنك بإصدار عدد من الشهادات كل منها له قيمة معينة مثلا خمسة أو عشرة جنيهات ذهبية، وكانت هذه الشهادة بمثابة تعهد من البنك لدفع مبلغ من العملات لمن يحمل هذه الشهادة؛ التي كانت تعرف حينها بـ (بنك/ نوتة) أو كلمة (بنكنوت) عند العرب.

أصبحت التعاملات جميعها بورقة "البنكنوت"، فبدأ التعامل بها على أنها عملة وهي في الأساس تعهد بنكي واستمر هذا الوضع إلى الحرب العالمية الأولى وهذه المرحلة كانت خطيرة؛ لأن القيمة الحقيقية للنقود المتمثلة في الذهب أصبحت تحت يد الصيارفة والقيمة الوهمية الأخرى بيد الملاك الأصليين للذهب .

انتقل الصيارفة من إقراض الأفراد إلى إقراض الحكومات والدول بالربا والطموح للسيطرة على اقتصاد العالم وكانت من سمات هذه المرحلة ما يلي:

- انتقلت البنوك من مجرد أماكن لحفظ أموال الأثرياء إلى مراكز تجارية، لكل محاور النشاط التجاري لدرجة أن النظام المصرفي أصبح شبكة لا يمكن لأي تاجر الهروب منها.

- بدأت البنوك تصدر (شيكات) للتسهيل على المودعين، وهذه الشيكات مع البنكنوت كونوا منظومة ورقية أمنتهم تماما من حاجة المودعين إلى الذهب.
- أعلنت البنوك عن منح الفوائد لمن يودع لديها أموال لمدة معينة مما جعلهم يكونون شريحة جديدة من العملاء وتزيد أرباحهم حيث أن: الفرق بين فائدة الوديعة و فائدة القرض هو ربح البنك.

✓ **المرحلة الرابعة:**

تزامنت هذه المرحلة مع انعقاد مؤتمر بريتون وودز، اجتمع في هذا المؤتمر ممثلون عن (44 دولة)؛ لكي يتم وضع أسس النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وقرروا فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسئولة عن إعطاء أوقية الذهب لكل من يحتاجها مقابل مبلغ 35 $. حيث تم الاعتراف بأن "البنكنوت" أصبح كعملة.

ثانيا: تعريف البنوك وأنواعها.

1. تعريف البنوك.

البنك والمصرف اسمان لمسمى واحد. فقد جاء في المعجم الوسيط "البنك مصرف المال"، المصرف مكان الصرف وبه سمي البنك مصرفا، ولقد كانت الغاية من إطلاق هذه الكلمة في الاستعمال العربي إيجاد بديل لكلمة "بنك" ذات الأصل الأوروبي، وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية "بانكو" التي تعني المنضدة أو الطاولة.

حيث كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون في الموانئ والأمكنة العامة للمتاجرة بالنقود وأمامهم مكاتب خشبية أطلق عليها اسم "بانكو"، يضعون عليها النقود ويمارسون عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية.

كما وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية والتي تعرف البنك على انه: مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء .الأولى :لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية :هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما معا.

2. أنواع البنوك.

تطورت المنظومة المصرفية بشكل كبير فظهرت عدة أنواع من البنوك لكل منها وظيفة خاصة كما يلي:

✓ **البنك المركزي:**

البنك المركزي هو مؤسسة نقدية عامة يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي،و هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت و تضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية.

- **خصائص البنك المركزي:**

يتميز بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي البنوك وأهمها:

- فهو يحتل مركز الصدارة و قمة الجهاز المصرفي .

- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية .

- هو مؤسسة عامة تنظم النشاط المصرفي و تشرف عليه و يشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية.

- تعتبر النقود التي يصدرها البنك المركزي نقود قانونية ذات إبرام نهائي في التعامل.

- لا يهدف البنك المركزي من وراء العمليات التي يقوم بها تحقيق الربح و إنما يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة .

- **وظائف البنك المركزي :**

يقوم البنك المركزي بمجموعة من الوظائف الأساسية تتمثل فيما يلي:

- **إصدار النقود القانونية :**

تعتبر من أهم وظائفه فإصدار النقود القانونية هو نتيجة حصول البنك المركزي على أصول متعددة حقيقية أو نقدية (ذهب، عملات أجنبية، أذونات الخزينة) و التي يقوم بتحويلها إلى أصول نقدية. عن طريق إصدار وحدات نقد تقابلها.

- **البنك المركزي بنك الحكومة*:**

يقوم البنك المركزي بوصفه بنك الحكومة بوظائف متعددة أهمها ما يلي :

- الاحتفاظ بحسابات الحكومة حيث تودع الحكومة حصيلة إرادتها في حسابات خاصة لدى البنك المركزي .

- يتولى مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة .

- يقوم بتقديم القروض المباشرة للكومة لمواجهة عجز الميزانية كما يقوم بإبداء النصح و المشورة للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها.

- **البنك المركزي بنك البنوك :**

و لا يقصد بذلك ملكية الحكومية للبنك المركزي، و هو بهذا الوصف يعتبر أداة للحكومة في تنفيذ سياستها النقدية و لا يعني هذا تحول البنك المركزي إلى إدارة حكومية بل يبقى له نوع من الاستقلالية في إدارته بالرغم من قيامه بتنفيذ سياسة الحكومة حيث*

يحتل البنك المركزي أهمية خاصة بالنسبة للبنوك التجارية فهي تلتزم بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة لديه كما أنها تلجأ إليه عند حاجاتها للنقود القانونية . وهو الذي ينظم تسوية الالتزامات التي تنشأ بين البنوك التجارية (عملية المقايضة) إذ يقوم بمجموعة من الوظائف أبرزها :

- الاحتفاظ بودائع البنوك التجارية و إقراضها.
- تسوية عملية المقاصة بين البنوك .

- **الرقابة على الائتمان :**

هي من أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث نظرا للأهمية التي تحتل السياسة النقدية في التأثير على النشاط الإقتصادي، ويستخدم البنك المصرفي في هذا الصدد عدد من الأساليب والأدوات و القيمة المتاحة له تكون في مجموعها ما يعرف بوسائل السياسة النقدية.

✓ **البنوك التجارية :**

يمكن تعريف البنوك على أنها المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من " فتح الحسابات " الأفراد و الهيئات تحت الطلب أو الأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض بقصد الربح، و بذلك يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين و المستثمرين أو بين المودعين و المستوردين وبهذا اكتسب الدور الأهم في الوسط الاقتصادي على مر الزمن.

- **خصائص البنوك التجارية:**

من أهم خصائص هذه البنوك :

* تتأثر برقاب البنك المركزي و لا تؤثر عليه .
* يهدف إلى تحقيق الربح بعكس البنك المركزي .
* تتعد البنوك التجارية في الاقتصاد بينما يوجد بنك مركزي واحد .

- **وظائف البنوك التجارية :**

للبنوك التجارية وظيفتين أساسيتين نذكرهما فيما يلي:

- **قبول الودائع:**

يمثل قبول الودائع النشاط الرئيسي الأول للبنك التجاري الذي من خلاله يتمكن البنك التجاري من أداء الوظيفة الثانية وهى الإقراض. وتعتبر الودائع المصدر الرئيسي للبنك للحصول على الأموال حيث تمثل الودائع 90 % من إجمالي مصادر تمويل البنك.

- **منح الائتمان (القروض):**

كما تمثل الودائع مصادر أغلب الاحتياجات المالية للبنك فان منح الائتمان (الإقراض) يمثل معظم أنشطة البنك التشغيلية. وتحدد الإدارة العليا للبنك ممثلة في مجلس الإدارة سياسة الإقراض.

- **أهداف البنوك التجارية:**

تتمثل أهداف البنك التجاري في تحقيق ما يلي:

- **الربحية:(Profitability)**

أهم هدف بالنسبة البنك التجاري هو تحقيق أكبر ربح ممكن وحتى يتمكن البنك التجاري من تحقيق الأرباح يجب أن تفوق إيراداته تكاليفه، وتتمثل تكاليف البنك التجاري في البنود التالية:

-الفوائد المدينة على الودائع التي يدفعها البنك.
-العمولات المدينة التي يدفعها البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل تقديم خدماتها.
-المصاريف العمومية والإدارية.

وتتمثل إيرادات البنك التجاري في البنود التالية:

-الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
-العمولات الدائنة نظير الخدمات التي تقدمها البنوك للآخرين.
-مقابل الخدمات غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي، مثل مقابل دراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات الاقتصادية والمالية.
-عوائد العملة الأجنبية الناتجة عن الأرباح المحققة من الفرق بين سعر بيع وشراء العملة الأجنبية.

- **السيولة:(Liquidity)**

يقصد بسيولة الأصل سهولة تحويله إلى نقدية بأقصى سرعة وبأقل خسارة ممكنة على سبيل المثال تعتبر البضاعة أكثر سيولة من العقارات، والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة .

ويشير مفهوم السيولة في البنوك إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتي تتمثل في القدرة على الوفاء بطلبات سحب المودعين والاستجابة لطلبات الائتمان والى طلبات ماليه أخرى.
فالبنوك التجارية لا يمكنها تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت مثل باقي منشآت الأعمال وبناءا عليه بجب أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة سيوله تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة حتى لا تهتز ثقة المودعين مما يدفعهم لسحب ودائعهم مما يعرض البنك لمخاطرة الإفلاس. ومن ثم تعتبر السيولة احد القيود الهامة التي يجب أن يأخذها البنك في الاعتبار عند السعي إلى الهدف الرئيسي للبنك وهو تحقيق الربحية.

- **الأمان:**

تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين بتجنب الدخول أو إقراض المشروعات مرتفعة ، حيث لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تتعدى رأس المال المملوك لأن أي خسائر تزيد عن رأس المال المملوك تعنى التهام جزء من أموال المودعين مما قد يترتب عليه إفلاس البنك. ويمكن للبنك زيادة درجة الأمان من خلال التنويع والذي يتمثل في تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك و الذي يؤدى إلى تباين العملاء وأنشطتهم ومن ثم تباين حساسية تلك أنشطة للظروف الاقتصادية العامة والذي يترتب عليه تقليل احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة قد تعرض البنك لمخاطرة العسر المالي.

✓ البنوك المتخصصة:

هي بنوك غير تجارية تقوم بعمليات مصرفية تخدم نوع محدد من النشاطات الاقتصادية وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، تتميز عن غيرها من البنوك بعدم قبولها للودائع تحت الطلب، وتقوم بتقديم تمويل طويل الأجل وخبرات خاصة ومعرفة بطبيعة العمليات.

- **خصائصها:**

تتميز البنوك المتخصصة بالخصائص التالية:

*تعتمد على رؤوس أموالها، بحيث تتلقى الودائع من الأفراد وتصدر سندات ذات الآجال الطويلة وتحصل على قروض طويلة الأجل من البنوك التجارية والبنك المركزي.

*تقوم بعمليات الاستثمار المباشر، إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك.

*تعتمد على المنح الحكومية وهذا نتيجة لطبيعة نشاطها الاجتماعي.

- **أنواعها:**

تنقسم البنوك المتخصصة إلى الأقسام التالية:

- **بنوك الاستثمار:** هي بنوك الائتمان متوسط وطويل الأجل. عملياتها المالية موجهة أساسا لمن يسعى إلى تكوين أو تجديد رأسمال ثابت " مصنع عقاري، ارض صالحة..." لذلك تعتمد على إقراضها للغير على رأسمالها الخاص بالدرجة الأولى وعلى الودائع لأجل وعلى الاقتراض من السوق المالي " عن طريق الأوراق المالية". كما تعتمد على المنح والمساعدات الحكومية، حيث تتخصص في مشاريع تتماشى وفقا لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد الوطني.
- **بنوك الأعمال:** تتخصص هذه البنوك في البحث عن أحسن الفرص للاستثمار طويل الأجل، ذو العائد المرتفع وقليل التكلفة، تعتمد كذلك على رأس مالها والقروض

المتحصل عليها من البنوك التجارية بالاضافة إلى الودائع المتنوعة المحصل عليها من المؤسسات الخاصة والأفراد كما تعتمد أيضا على السندات وشهادات الاستثمار التي تقوم بإصدارها. بمكن لهذه البنوك ان تطرح جزء من رأسمالها في البورصة للاكتتاب العام وتدخل أيضا في عمليات المضاربة على الأسهم والسندات وتقوم كذلك بإنشاء مشروعات أو ما يسمى بالاستثمار المباشر عن طريق استخدام خبراتها الفنية والاقتصادية. كما تقوم المشاريع الاستثمارية الجديدة أو القديمة.

- **بنوك الادخار والتوفير:** تتخصص هذه البنوك♣ في تجميع مدخرات الأفراد والعائلات المستحقة عند الطلب في شكل دفاتر ادخار عادة دون فوائد. كما أن المدخرات المجمدة لأجل والتي تأخذ شكل أذونات أو سندات بفوائد. وتستخدم هذه المدخرات في تمويل عمليات بناء السكنات وترميمها.
- **البنك الإسلامي:**

تعرف البنوك الإسلامية على أنها منشأة مالية بنكية تعمل على جذب المدخرات من الأفراد والمجتمع وتوظيفها، توظيفا فعالا بما يكفل تعظيمها ونموها في إطار قواعد الشريعة الإسلامية وبما يخدم المجتمع الإسلامي ويعمل على تنمية اقتصادية ويعمل على تحقيق عدالة التوزيع.

✓ **البنوك الشاملة :**

هي مؤسسات مالية تتجه إلى تنويع مصادر الحصول على مواردها واستخداماتها بحيث أن كل عنصر من عناصر الأصول أو الخصوم لا يؤثر منفردا على وضعية البنك.

- **مهامها:**

يقدم هذا النوع من البنوك الخدمات التالية:

-تقديم الخدمات المصرفية بجميع أنواعها؛
-تقديم القروض بجميع أنواعها ولجميع القطاعات سواء محليا أو على المستوى الدولي؛
-استثمار جزء من أموالها في الأوراق المالية سواء كانت عامة أو خاصة؛
-شراء أو إنشاء أو المساهمة في رأس مال الشركات الصناعية والتجارية والزراعية أو الخدمية؛
-الدخول في صناعة التأمين؛
-تقديم الاستشارات والقيام بدراسات الجدوى؛
-تسيير المحافظ المالية نيابة عن العملاء وإدارة الثروات؛
-تقديم كافة الخدمات المتعلقة بالسفر والسياحة.

- **أسباب التحول إلى البنوك الشاملة :**

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تحول البنوك إلى نمط البنوك الشاملة نذكر منها:

♣ تختلف وظيفة بنوك الأعمال عن وظيفة بنوك الاستثمار، فبنوك الأعمال لا تقوم بأعمال بيوت الإصدار " الاستثمار المالي" فوظيفتها الأساسية هي المساهمة في إنشاء المشروعات الجديدة الصناعية والتجارية " سواء بمفردها أو شراكة" لتعيد بيعها للجمهور كما تشارك في تقديم الاستشارات القانونية والمالية والفنية في عمليات الاندماج وإعادة تنظيم الشركات.

-استقطاب المزيد من العملاء، عن طريق توفير خدمات متنوعة بشكل يسمح بالاستحواذ عليهم؛
-التطور التكنولوجي الذي وفر التقنيات التي سهلت لها تقديم هذا الكم الهائل من الخدمات؛
-اشتداد حدة المنافسة في القطاع البنكي بشكل جعل البنوك تبحث عن وسائل غير تقليدية لمواجهتها؛
-الابتكارات المالية من مشتقات وتوريق والتي وفرت فرصا سانحة للاستثمار من طرف البنوك؛
-العولمة المالية وتأثيرها على ترابط الأسواق المالية، ما جعل هذه البنوك تبحث عن أسواق جديدة؛
-كبر حجم البنوك نتيجة ظهور موجات الاندماج والتكتل؛
-البحث عن تدنية المخاطر وتعظيم الأرباح.

- **ايجابيات البنوك الشاملة**

ترتب عن التحول لنمط البنوك الشاملة عديد الايجابيات نذكر منها:
-تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتوفير الوقت والجهد والتكلفة؛
-المساهمة في تمويل التنمية محليا وحتى دوليا؛
-توسيع أعمال البنوك وضمان استمرارها؛
-توسيع حجم الأسواق النقدية خاصة في الدول المتقدمة؛
-ميل أسعار الخدمات المقدمة للانخفاض نتيجة تأثير المنافسة.

- **سلبيات البنوك الشاملة :**

ترتبت عن البنوك الشاملة السلبيات التالية:
- حدوث الأزمات المالية " أزمة سنة 2008 "
- الاحتكار خاصة في الاقتصاديات التي تتميز بمحدودية عدد البنوك التي تنشط في الاقتصاد؛
- مواجهتها العديد من المشاكل الناتجة عن تنويع الموارد والاستخدامات؛
- التأثير سلبا على البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة الحجم، أو التي لم تتبع نمط التنويع؛
- ضعف رقابة البنوك المركزية على مثل هذا النوع من البنوك وهو ما يهدد بفشل السياسة النقدية المتبعة وخصوصا التحكم في نمو المعروض النقدي.